تخريج أحاديث
فضائل الشام ودمشق

أبو الحسن علي بن محمد الربعي

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

الطبعة الأولى للطبعة الجديدة

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق . - الرياض .

٨٠ ص ، ١٤ x ٢٠ سم

ردمك ٤-٩٣-٨٣٠-٩٩٦٠

١ - الحديث - تخريج أ - العنوان

ديوي ٢٣٧,٦ ٢٠/٣٤٨٩

رقم الإيداع : ٢٠/٣٤٨٩

ردمك : ٤-٩٣-٨٣٠-٩٩٦٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم ِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرحيم

مقدمة هٰذه الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فقد سبق أن طُبِعَ هٰذا الكتاب بعد الطبعة الأولى مرات؛ بعضها شرعية، وكلها طبق الطبعة الأولى.

أما هٰذه الطبعة؛ فتتميَّز عن سابقاتها بأنها منقحة ومزيدة، وفيها فوائد عديدة، وتحقيقات جديدة؛ في التصحيح، والتخريج، والاستفادة مما طُبع أو صور حديثاً من الأصول الحديثية، من أهمها: «تاريخ دمشق الشام» للحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى، فقد نقلت منه بعض الفوائد العزيزة، التي يندر وجودها عند غيره.

ومن تلك الفوائد الرد على بعض الأحزاب والأشخاص من أهل البدع والأهواء الذين يردون الأحاديث الصحيحة؛ لمجرد مخالفتها لآرائهم الفاسدة؛ كالشيخ أحمد الغماري، وغيره.

ومنها التنبيه على وهم لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تصحيحه لحديث ضعيف إسناده! وعلى عزوه لحديث آخر لـ «الصحيح»، وليس فيه! وغير ذلك من الفوائد التي ستمر بالقراء إن شاء الله تعالى.

أسأل الله تعالى أن ينفع بذلك ـ وبكل ما أكتب ـ إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وأن يتقبل ذلك مني قبولاً حسناً، ويدَّخر لي ثوابه ليوم الحشر؛ ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بَنونَ إلاَّ مَن أتَى اللهَ بقَلْبٍ سَليمٍ﴾، إنه هو البر الرحيم الكريم، والحمد لله رب العالمين.

عمان ٧ ذي الحجة سنة ١٤٠٨هـ

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبدالرحمن

□□□

بسم الله الرَّحْمٰنِ الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

أما بعد؛ فهذه أحاديث في فضائل الشام ودمشق، استخرجتها من كتاب الحافظ أبي الحسن الربعي (ت: ٤٤٤) المسمى بـ «فضائل الشام ودمشق»، الذي قام بطبعه المجمع العلمي العربي بدمشق سنة (١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م)[1]، مع ملاحق له، أحدها في تخريج أحاديثه المرفوعة إلى النبي ﷺ، بقلمي وتحقيقي، وقد رأينا أن نجرد هذه الأحاديث من أصلها في رسالة مع تخريجها المشار إليه محذوفة الأسانيد؛ تسهيلاً للاطلاع عليها، وتعميماً

(١) بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجد.

للاستفـادة منهـا، حتى يعلم النـاس أن في فضـل الشـام أحاديث كثيرة صحيحة؛ خلافاً لظن بعض الكُتَّاب، وحتى يعرف المستوطنون فيه فضل ما أنعم الله به عليهم، فيقوموا بشكـره؛ بالعمـل الصالح وإخلاص العبادة لوجهه سبحانه وتعالى، وإلا فإن الأمر كما قال سلمان الفارسي لأبي الدرداء رضي الله عنهما:

«إن الأرض المقدسة لا تقدس أحداً، وإنما يقدس الإنسان عمله».

رواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٢٣٥).

نسأل الله تعـالى أن ينفع بها المسلمين، ويتقبلها منا قبولاً حسناً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٣ / ٧ / ١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

□□□

بسم الله الرَّحْمٰنِ الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد؛ فقد رأينا أن نقدم بين يدي القراء ـ قبل الشروع في المقصود ـ كلمة حول الأخبار الواردة في كتاب «فضائل الشام» زيادة في الفائدة.

بلغت مجموع أخبار الكتاب (١١٩) خبراً، وهي تنقسم إلى **ثلاثة أقسام**:

١ ـ **أحاديث مرفوعة** إلى النبي ﷺ، وأكثرها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها موضوع، ومجموعها مع المكرر (٤١) حديثاً.

٢ ـ **أحاديث موقوفة** على بعض الصحابة وغيرهم من

التابعين ومن دونهم، وجلها لا تصح أسانيدها؛ لأن مدارها على مجاهيل وضعفاء، ومجموعها (٤٧) حديثاً موقوفاً.

٣ - **إسـرائيليات**، وأكثرها يدور على كعب الأحبار، وكل الأسانيد إليه لا تصح.

والباقي منها عن غيره، وفيهم ثلاثة من الصحابة: عبد الله بن سلام، وعبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن عائش الحضرمي، وفي صحبة هذا خلاف، والأسانيد إلى ثلاثتهم لا تصح، وكذا الأسانيد إلى غيرهم قد تبين لي ضعفها إلا القليل منهـا، فإن القـطع فيها صحةً أو ضعفاً متوقف على مراجعة تراجم بعض الرواة في «تاريخ ابن عساكر»، وذلك غير متيسر الآن، وإن كنت أشعر بضعفها أيضاً.

ومن غرائب ما في هذه الإسرائيليات أن بعضها ينتهي إسناده إلى رجل يوناني، انظر رقم (٤٠).

وقد كان بودي أن أتكلم عليها مفصلاً، ولكن المجال ضيق، فاكتفيت بالإشارة إلى ذلك.

وبعد هذا العرض الموجز أعود إلى تخريج الأحاديث المرفوعة، فأقول:

الحديث الأول:

عن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«يا طوبَى للشام، يا طوبَى للشام، يا طوبَى للشام[1]. قالوا: يا رسولَ الله! وبمَ ذلك؟ قال: تلك ملائكةُ الله باسطو أجنحتها على الشام».

قلت: هو حديث **صحيح**. أخرجه الترمذي (٢ / ٣٣١ - طبع بولاق)، وقال:

«حديث حسن». وزاد في بعض النسخ: «صحيح». والفسوي في «التاريخ» (٢ / ٣٠١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣١١ - موارد الظمآن)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٢٩)، وأحمد في «المسند» (٥ / ١٨٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ١١٢ - ١١٥). وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وقال المنذري في «الترغيب» (٤ / ٦٣):

---

(١) في أكثر الروايات: «طوبى لأهل الشام».

«ورواه ابن حبان في «صحيحه»، والطبراني بإسناد صحيح».

الحديث الثاني:

عن عبد الله بن حوالة قال: قال رسول الله ﷺ:

«سَتُجَنَّدونَ أجناداً، جُنْداً بالشامِ، وجُنْداً بالعراقِ، وجنداً باليَمَنِ». قال عبد الله: فقمت، فقلت: خِرْ لي يا رسول الله! فقال:

«عليكم بالشامِ، فمن أبى فليلْحقْ بيَمَنِه، وليستَقِ من غُدُرِه، فإن الله عز وجلَّ قد تكفَّل لي بالشامِ وأهلِه».

قال ربيعة: فسمعت أبا إدريس يحدث بهذا الحديث، يقول: ومن تكفَّل الله به فلا ضيعة عليه.

قلت: **حديث صحيح جداً**؛ فإن له أربعة طرق:

الأولى: طريق المصنف، وهي من طريق مكحول عن ابن حوالة على خلاف عليه فيه.

أخرجه الحاكم (٤ / ٥١٠)، وأحمد (٥ / ٣٣)، وابن عساكر (١ / ٤٧ ـ ٥٦). وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي .

والطريق الثاني : أخرجه أبو داود (١ / ٣٨٨)، وأحمد (٤ / ١١٠) من طريق أبي قتيلة عن ابن حوالة . وإسناده صحيح .

والثالث : أخرجه أحمد أيضاً (٥ / ٢٨٨) من طريق سليمان بن شمير عنه .

والرابع : أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٣٥) عن جبير بن نفير عنه .

وله طريق خامس رواه المصنف ، وسيأتي الكلام عليه في الحديث التاسع .

وله شواهد من حديث أبي الدرداء وغيره .

الحديث الثالث:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«إني رأيتُ عمودَ الكتاب انتُزِعَ من تحتِ وسادتي، فنظرتُ فإذا هو نورٌ ساطعٌ عُمِدَ به إلى الشامِ، ألا إنَّ الإيمان - إذا وقعت الفتنُ - بالشامِ».

حديث صحيح. أخرجه الفسوي (٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ و ٣٠٠ و ٣١١ و ٥٢٣)، والحاكم (٤ / ٥٠٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٢٥٢)، وابن عساكر (١ / ٩٢ - ٩٨)، وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وقد وهما في قولهما: «إنه على شرطهما»، وإنما هو صحيح فقط؛ لأن في السند يونس بن ميسرة بن حلبس، ولم يخرج له الشيخان شيئاً، وهو ثقة.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٨)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» بإسنادين،

وفي أحدهما ابن لهيعة، وهو حسن الحديث، وقد توبع على هذا، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وله عند ابن عساكر طريق أخرى، وحسنه.

وله شواهد من حديث عمرو بن العاص وأبي الدرداء.

رواهما أحمد (٤ / ١٩٨ و ٥ / ١٩٨ و ١٩٩)، وإسناده الثاني صحيح.

ومن حديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن حوالة عند المصنف. وسيأتي الكلام عليهما، فانظر الحديث التاسع والعاشر.

الحديث الرابع:

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«الشامُ أرض المَحْشَرِ والمَنْشَرِ».

قلت: **حديث صحيح**. تفرد المصنف بإخراجه من هذا الوجه. وهو ضعيف الإسناد جداً.

لكن أخرجه الإمام أحمد (٦ / ٢٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر (١ / ١٦٤) من وجه آخر في حديث لأبي ذر موقوفاً عليه، وفيه أن النبي ﷺ أقره على ذلك، ولم ينكره عليه، فهو في حكم المرفوع، بيد أن إسناده ضعيف.

لكن له طريق أخرى في حديث آخر لأبي ذر، أخرجه ابن عساكر (١ / ١٦٣ ـ ١٦٤)، وقد صححه الحاكم (٤ / ٥٠٩) على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وهو في «صحيح الترغيب» (رقم ١١٦٢).

وله شاهد أخرجه أحمد (٦ / ٤٦٣)، وابن ماجه (١ / ٤٢٩ و ٤٣٠) من حديث ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ قالت: يا نبي الله! أفتنا في بيت المقدس؟ فقال:

«أرض المحشرِ والمنشرِ . . .» الحديث.

وإسناده صحيح ؛ كما قال الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري في «زوائده»، وقواه النووي في «المجموع»، وقد تكلمنا عليه مفصلاً في كتابنا «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب» في «المساجد».

ثم تبين لي أنه معلول، ولذلك نقلته من «صحيح أبي داود» إلى «ضعيفه» (٦٨).

وبالجملة؛ فالحديث بشاهده وطريقه الأخرى **صحيح قوي**. لذلك نرى أن الأستاذ صلاح الدين المنجد قد أخطأ حين أورد الحديث في الأحاديث الموضوعة التي نبه عليها في مقدمة الكتاب (ص١٠)[1]. وليس يسوِّغ له ذلك قوله في خاتمتها:

«ونحن في ترجيحنا أن هذه الأحاديث موضوعة قد اعتمدنا على النقد الداخلي، أعني: نقد المتن في الحديث ولو صح سنده»؛ لأنه:

أولاً: ليس لهذا النقد الداخلي قواعد محررة، وضوابط مقررة يمكن الاعتماد عليها، والرجوع حين

---

(١) كتاب «فضائل الشام ودمشق».

الاختلاف إليها، خلافاً للنقد الخارجي، أي نقد السند، فقد وضع له علماؤنا رحمهم الله من القواعد والضوابط ما لا يمكن الزيادة عليه، كما تجد ذلك مفصلاً في كتب مصطلح علم الحديث، ومن أجمعها «قواعد التحديث» للشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله.

وثانياً: أن الأستاذ لم يبين وجه كون الحديث موضوعاً متناً حتى يمكن النظر في ذلك، ومجال الكلام في هذا البحث الخطير لا يتسع له هذا الملحق.

الحديث الخامس:

عن معـاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا هَلَك [أهلُ] الشام فلا خيرَ في أُمتي، ولا تزالُ طائفةٌ من أمتي على الحقِّ يقاتلون الدَّجَّال».

قلت: **هو بهـذا اللفظ ضعيف**؛ تفرد به المصنف، وفي إسناده عمران بن إسحاق أبو هارون، قال الذهبي في «الميزان»:

«لا يُدرى من هو؟».

قلت: ومن طريقه أخرجه ابن عساكر (١ / ٢٥٤)، وأشار إلى جهالته.

والصحيح في لفظه ما أخرجه الطيالسي في «مسنده» (ص١٤٥ رقم ١٠٧٦) عن شعبة عن معاوية به مرفوعاً:

«إذا فسدَ أهلُ الشامِ فلا خيرَ فيكم، لا تزالُ طائفةٌ من أمتي منصورين، لا يضرُّهم من خذَلَهم حتى تقومَ الساعةُ».

وإسناده صحيح.

ومن طريقه أخرجه الترمذي (٢ / ٣٠)، وقال:

«حديث حسن صحيح».

وأخرجه أحمد (٣ / ٤٣٦ و ٥ / ٣٥)، وروى ابن ماجه (١ / ٦ - ٧) الشطر الثاني، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣١٣ - موارد)، وأبو نعيم (٧ / ٢٣٠ - ٢٣١)، والخطيب (٨ / ٤١٧ و ٤١٨ و ١٠ / ١٨٢) الشطر الأول، والفسوي (٢ / ٢٩٥)، وابن عساكر (١ / ٢٩٢ - ٢٩٤)، وقال:

«تفرد به شعبة».

قلت: وهو ثقة حجة إمام.

وللشطر الثاني منه شواهد كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما عن جمع من الصحابة، يأتي تسميتهم قريباً.

الحديث السادس :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«لن تبـرحَ هذه الأمةُ منصورينَ أينَما توجَّهوا ، لا يضرُّهم من خَذَلهم من الناسِ حتى يأتيَ أمرُ الله ، أكثرُهم أهلُ الشامِ» .

حديث صحيح دون قوله : **«وأكثرهم أهل الشام»** ؛ فإن هذه الزيادة منكرة عندي ، تفرد بها المصنف بهذا الإسناد ، ورواه ابن عساكر أيضاً (١ / ٢٤٤ - ٢٤٥) ، وفيه جبير بن عبيدة الحمصي ، وهو راويه عن أبي هريرة . قال الذهبي في ترجمته :

«لا يُدرى من ذا؟» .

ولا يغتر بتوثيق ابن حبان إياه ، فإن من عادته في كتابه «الثقات» توثيق المجهولين عند الأئمة الأثبات ، كما نبه على ذلـك الحـافظ في مقدمة «اللسان» ، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» ، ثم بيَّنا ذلك في ردنا على الشيخ الحبشي (ص١٩-٢١) . ثم في الطبعـة الجـديدة لـ «تمام المنة» (ص ٢٠ - ٢٥) . لكن ليس ذلك على إطلاقه كما يظن كثير من

الباحثين، بل فيه تفصيل ذكرته في «تمام المنة» (ص ٢٠٤ - ٢٠٧)، طبعة المكتبة الإسلامية.

وقد روى هذا الحديث عن أبي هريرة عمير بن الأسود، وكثير بن مرة الحضرمي عند ابن ماجه (١ / ٧)، وأبو صالح عند أحمد (٢ / ٣٢١ و ٣٤٠ و ٣٧٩)، وليس في حديثهم تلك الزيادة.

وكذلك صح الحديث عن عمر بن الخطاب، وثوبان، وعمران، وجابر بن سمرة، والمغيرة بن شعبة، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، ومعاوية، وغيرهم، وقد ساق بعضها ابن عساكر (١ / ٢٤٩ - ٢٥٧)، وأحاديثهم مخرجة عندي[1]، وبعضها في «الصحيحين»، لكن في حديث معاوية عنهما عن معاذ بن جبل أنه قال:

«وهم بالشام».

ويشهد له ما رواه مسلم وغيره من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً:

---

(١) انظر تخريجها في كتابي «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (برقم ٢٧٠ و ١٩٥٦).

«**لا يزالُ أهلُ الغربِ ظاهرين على الحقِّ حتى تقومَ الساعةُ**» ،على اعتبار أن **أهل الغرب هم أهل الشام** ؛ كما قال الإمام أحمد، وأيده شيخ الإسلام ابن تيمية في «**فضل الشام وأهله**»[1] من وجهين :

الأول: ورود ذلك صراحة في بعض الأحاديث.

الثاني: أن لغته ﷺ وأهل مدينته في أهل الغرب؛ أنهم أهل الشام. فراجعه فإنه مهم، ومفيد جداً، ولعل من نفى ذلك من المعاصرين، وذهب إلى أن المراد بذلك (المغاربة) الذين يسكنون شمال غرب (أفريقية)؛ لم يقف على لغته ﷺ المذكورة.

وقد روي الحديث عن أبي هريرة من وجهين آخرين بزيادة أخرى قريبة من هذه في المعنى، ولا تصح أيضاً، كما سيأتي في الحديث السابع والعشرين، والتاسع والعشرين.

---

(١) انظر رسالته الملحقة بـ «منادمة الأطلال» (ص٤٢٧).

الحديث السابع :

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :

«أهْلُ الشامِ وأزواجُهم وذرياتُهم وعبيدُهم وإماؤهُم إلى منتهى الجزيرةِ مرابطونَ[1] في سبيلِ الله، فمن احتلَّ منها مدينةً من المدائنِ فهو في رباطٍ، ومن احتلَّ منها ثغراً من الثغورِ فهو في جهادٍ».

قلت: حديث ضعيف؛ لأن راويه عن أبي الدرداء لم يُسَمَّ، فهو مجهول، ومن طريقه رواه الطبراني كما في «المجمع» (١٠ / ٦٠)، وابن عساكر (١ / ١٦٩)، وقال:

«وقد روي بإسناد آخر أمثل من هذا؛ إلا أنه غريب».

قلت: ثم ساقه بنحوه، وفيه شهر بن حوشب، وهو ضعيف.

---

(١) في الأصل: «مرابطين»، وما ذكرناه من «مجمع الزوائد»، وهو الذي يوافق اللغة.

الحديث الثامن:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:

صلى رسول الله ﷺ الفجر، ثم أقبل على القوم، فقال:

«اللهم باركْ لنا في مدينتِنا، وباركْ لنا في مُدِّنا وصاعِنا، اللهم بارِك لنا في حَرَمنا، وبارِك لنا في شامِنا».

فقال رجل: وفي العراق؟ فسكت. ثم أعاد. قال الرجل: وفي عراقنا. فسكت، ثم قال:

«اللهم بارِكْ لنا في مدينتنا، وبارِك لنا في مُدِّنا وصاعِنا، اللهم بارِكْ لنا في شامِنا، اللهم اجعلْ مع البركةِ بركةً، والذي نفسي بيده ما مِن المدينةِ شِعبٌ ولا نقبٌ إلا وعليه ملَكان يحرسانها حتى تقدموا عليها . . .». وذكر الحديث[1].

قلت: **حديث صحيح**. وإن كنت لم أقف عليه بهذا

---

(١) زاد ابن عساكر: «قال: قال رجل: والعراق يا رسول الله؟ قال: من ثم يطلع قرن الشيطان، وتهيج الفتن».

التمام فيما عندي من كتب السنة، وإنما وقفت عليه مفرقاً من حديث ابن عمر دون قوله في آخره: «اللهم اجعل مع البركة بركة . . .»، فإنما هو من حديث أبي سعيد الخدري في حديث له أخرجه مسلم (٤ / ١١٧)، لكنه قال:

«. . . البركة بركتين».

وأما حديث ابن عمر فأخرجه أبو نعيم (٦ / ١٣٣)، وابن عساكر إلى قوله: «وفي العراق»، وزاد: فأعرض عنه، فقال:

«**فيها الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان**».

وإسناده صحيح.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ٢٠١ / ١) من طريق أخرى عن ابن عمر، وسنده صحيح.

وقد أورده في «المجمع» (٣ / ٣٠٥)، وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله ثقات».

وأخرجه أحمد (٢ / ١٤٣) مختصراً عنه بلفظ:

«قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشير

بيده يؤم العراق: **ها إن الفتنة هٰهنا، (ثلاث مرات) من حيث يطلعُ قرنُ الشيطانِ»**.

وإسنـاده صحيح على شرط مسلم، وقـد أخـرج في «صحيحه» (٨ / ١٨١) نحوه.

وفي رواية له من وجه آخر عن سالم بن عبد الله قال:

يا أهــل العـراق! ما أسـألَكُم عن الصغيرة وأركبَكُم للكبيرة؟! سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول: فذكره.

وأخرجه البخاري ومسلم أيضاً من وجه آخر عن سالم به مرفوعاً.

وأخـرج البخاري (١٣ / ٣٨ - بشرح العسقلاني)، وأحمد (٢ / ١١٨)، وابن عساكر من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعاً:

«اللهم بارِكْ لنا في شامِنا، اللهم بارك لنا في يَمَننا. قالوا: وفي نجدنا؟ قال: هناك الزلازل . . .» الحديث.

وأخـرجـه التـرمـذي وصححـه، وعزاه المنذري في «الترغيب» (٤ / ٦١) للترمذي وحده، فوهم.

وله عند أحمد (٢ / ١٢٦) طريق أخرى عن ابن عمر.

ولحديثه الأول عند أبي نعيم شاهد من حديث ابن عباس ساق لفظه الهيثمي، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» (١٢ / ٨٤ / ١٢٥٥٢)، ورجاله ثقات».

وروى بعضه الخطيب في «تاريخه» (١ / ٢٤ و٢٥)، ومن طريقه ابن عساكر من حديث معاذ بن جبل.

فيستفاد من مجموع طرق الحديث أن المراد من «نجد» في رواية البخاري ليس هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وإنما هو **العراق**، وبذلك فسَّره الإمام الخطابي والحافظ ابن حجر العسقلاني، وتجد كلامهما في ذلك في «شرح كتاب الفتن» من «صحيح البخاري» للحافظ.

وقد تحقق ما أنبأ به عليه السلام، فإن كثيراً من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق، كالقتال بين سيدنا علي ومعاوية، وبين علي والخوارج، وبين علي وعائشة، وغيرها مما هو مذكور في كتب التاريخ. فالحديث من معجزاته ﷺ وأعلام نبوته.

ومن ذلك تعلم أن الأستاذ صلاح الدين أخطأ في حشر هذا الحديث في الأحاديث الموضوعة في المقدمة. والله المستعان.

الحديث التاسع:

عن عبد الله بن حوالة أنه قال: يا رسول الله! اكتب لي بلداً أكون فيه، فلو أعلم أنك تبقى لم أختر على قربك. قال:

«عليك بالشام (ثلاثاً)».

فلما رأى النبي ﷺ كراهيته للشام قال:

«هل تدرونَ ما يقولُ الله عزَّ وجلَّ؟ يقولُ: يا شامُ يا شامُ! يدي عليكِ يا شامُ! أنت صفوتي من بلادي، أُدخِلُ فيكِ خيرتي من عبادي، أنت سيفُ نقمتي، وسوطُ عذابي، أنت الأندرُ، وإليك المحشرُ.

ورأيتُ ليلةَ أُسريَ بي عموداً أبيضَ كأنه لؤلؤٌ تحملُه الملائكةُ. قلتُ: ما تحملونَ؟ قالوا: نحملُ عمودَ الإسلامِ، أُمرنا أن نضعَه بالشامِ.

وبينـا أنـا نائمٌ رأيتُ كتـابـاً اختُلِسَ من تحتِ وسـادَتـي، فظننتُ أن الله تخلَّى من أهـلِ الأرضِ، فأتبعتُ بصري، فإذا هو نورٌ ساطعٌ بين يديَّ، حتى وُضِعَ بالشـامِ، فمن أبى أن يلحق بالشـامِ، فليلحق بيمَنِهِ، وليستق من غُدُرِهِ، فإن الله قد تكفل لي بالشامِ وأهلِه».

قلت: حديث صحيح دون قوله: **«يا شام يا شام! يدي عليك يا شام!»**، وقوله: **«أنت سيف نقمتي، وسوط عذابي، أنت الأندر»**، فإن هذا القدر مما لم أقف عليه في غير هذا الحديث.

وفي إسناده أبو علي خفيف بن عبد الله الغازي.

وقـد ذكـره ابن عسـاكر في «تاريخه»، ولم يذكر فيه تعديلاً؛ فهو علة الحديث. وساق له هذا الحديث وحده من طريق المصنف.

ثم وجـدت لخفيف هذا متـابعين كما يأتي، فبرئت عهدته منه، وإنما علته صالح بن رستم أبو عبد السلام، وهو مولى بني هاشم كما في رواية المؤلف، وهو مجهول، وهو غير أبي عبدالسلام الذي روى عن ثوبان على الصحيح؛ كما

قال الحافظ في «التقريب».

وقد أورده الهيثمي مفرقاً في موضعين (١٠ / ٥٨ و ٥٨ - ٥٩)، وقال:

«رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير صالح ابن رستم، وهو ثقة».

فهذا من أوهامه؛ لأن ابن رستم هذا مجهول؛ كما عرفت آنفاً.

وروى ابن عساكر (١ / ١٠١ - ١٠٢) منه قوله: «رأيت ليلة أسري بي ...»، إلى قوله: «حتى وضع بالشام». وزاد:

«فقال ابن حوالة: يا رسول الله! خِرْ لي. فقال: عليك بالشام». وهي عند الطبراني.

وعنه رواها ابن عساكر، قال: ثنا أحمد بن المعلى الدمشقي عن هشام بن عمار شيخ خفيف بن عبد الله، وأحمد هذا ثقة.

ثم رواه ابن عساكر (١ / ٦٢) من طريق الطبراني أيضاً: نا أحمد بن المعلى وأحمد بن أنس بن مالك: نا

هشام بن عمار بسنده المذكور عند المؤلف إلى ابن حوالة . . الحديث بتمامه .

وأما سائر الحديث فصحيح ؛ لورود بعضه من طرق أربعة ، وقد سبق ذكرها في الحديث الثاني .

وقوله : «وإليك المحشر» ؛ معناه في الحديث الرابع .

وقد روي من حديث أبي أمامة عند الحاكم (٤ / ٥٠٩)، وصححه ، وخولف ، والطبراني ، ومن حديث العرباض بن سارية رواه الطبراني ، ورواته ثقات ؛ كما قال المنذري (٤ / ٦٢)، والهيثمي (١٠ / ٥٩)، ومن حديث ابن حوالة نفسه بلفظ :

«. . . **عليكَ بالشامِ ، فإنه خيرةُ الله من أرضِه ، يجتبي إليها خيرتَه من عبادِه**» .

رواه أبو داود وأحمد بسند صحيح ؛ كما تقدم في تخريج الحديث الثاني .

ومن ذلك تعلم أن الحكم على الحديث بالوضع ـ كما فعل الشيخ الغماري في «المغير» (ص٦١ ـ ٦٢) لمجرد الضعف المشار إليه في حديث أبي أمامة ـ لا يخفى بعده عن

القواعد الحديثية، فإن مجيء الحديث من عدة طرق ـ ولو ضعيفة ـ يخرجه عن الوضع، فكيف وبعضها صحيح؟!

الحديث العاشر:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال لنا النبي ﷺ يوماً:

«إني رأيتُ الملائكةَ في المنامِ أخذوا عمودَ الكتابِ، فعمدوا به إلى الشامِ، فإذا وقعتِ الفتنُ فإن الإيمانَ بالشامِ».

قلت: **حديث صحيح**، فإنه بمعنى حديث عبد الله بن عمر المتقدم وغيره.

والحديث رواه ابن عساكر من طريق المصنف، ودلَّت روايته على أنه قد سقط من إسناد الكتاب ثلاثة أشخاص: ريحان بن سعيد: نا عباد بن منصور عن أيوب، وذلك بين يحيى بن محمد بن السَّكن وأبي قلابة.

ثم رواه ابن عساكر من طريق أخرى عن ريحان بن سعيد به، ثم قال:

«بشير هو ابن كعب».

وروى من وجه آخر عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن عمرو من غير ذكر بشير، ثم ساقه من طريق معمر عن أيوب به .

الحديث الحادي عشر:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«ستخرجُ نارٌ في آخِرِ الزمانِ من حَضْرَمَوْت تحشرُ النـاسَ . قلنـا: فماذا تأمُرنا يا رسولَ الله؟ قال: عليكم بالشام» .

حديث صحيح . أخرجه أحمد (٢ / ٨ و٥٣ و ٦٩ و ٩٩ و ١١٩)، والترمذي في «الفتن» وصححه، وابن حبان في «صحيحه» (٢٣١٢) .

وإسناده عند أحمد صحيح على شرط الشيخين، وفيه التصريح بتحديث يحيى بن أبي كثير وأبي قلابة الجرمي .

وكـذلـك رواه ابن عساكر (١ / ٧٥ و ٧٦ و ٧٧)، والفسوي (٢ / ٣٠٣) .

الحديث الثاني عشر:

عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«مكةُ آيةُ الشرفِ، والمدينةُ معدنُ الدينِ، والكوفةُ فسطاطُ الإسلامِ، والبصرةُ فخرُ العابدينَ، والشامُ معدنُ الأبرارِ، ومصرُ عشُّ إبليسَ وكهفُه ومستقرُّه، والسِّندُ مَرادُ إبليسَ، والزنى في الزنجِ، والصدقُ في النُّوبةِ، والبحرين منزلُ مباركٌ، والجزيرةُ معدنُ الفتكِ، وأهلُ اليمنِ أفئدتُهم رقيقةٌ، ولا يعدوهم الرزقُ، والأئمةُ من قريش، وسادةُ الناسِ بنو هاشمٍ».

قلت: حديث منكر، تفرد بروايته المصنف عن شيخه أبي الحسن علي بن القاسم الطرسوسي، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٧ / ٣٧٧)، وكذا ابن عساكر، ولم يذكرا فيه توثيقاً، فهو مجهول الحال، وكذا شيخه أبو علي الحسن بن عبد الله بن محمد الأزهري، فإني لم أجد له ترجمة.

وأخرجه ابن عساكر (١ / ٢٨٢) من طريق المؤلف.

لكن بعض الجمل منه صحيح. فقوله:

«**وأهلُ اليمنِ أفئدتُهم رقيقةٌ**».

معناه في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً:

«**أتاكم أهلُ اليمن؛ هم أَلينُ قلوباً، وأرقُّ أفئدةً** . . . .» **الحديث**. وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٣٤).

وقوله: «**الأئمة من قريش**». **صحيح** أيضاً. جاء بهذا اللفظ من حديث أنس بن مالك عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (رقم ٢١٣٢)، وغيره بإسناد صحيح على شرط البخاري.

وله طريقان آخران عنه في «مسند أحمد» و «المستدرك»، وصحح الحاكم أحدهما، ووافقه الذهبي.

وجاء أيضاً من حديث أبي برزة الأسلمي عند الطيالسي أيضاً (رقم ٩٢٦) وغيره، وسنده حسن.

ومن حديث علي بن أبي طالب عند الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٨٥)، والحاكم (٤ / ٧٥ و ٧٦)، وله

شواهـــد أخـرى كثيرة جداً. فقـد قال الحـافظ ابن حجـر العسقلاني :

«وقد جمعت طرقه في جزء ضخم عن نحو أربعين صحابياً» .

وذكـر في بعض مؤلفـاته ـ ولعله «شرح النخبة» ـ أنه حديث متواتر، وهو حري بذلك .

وفيه رد على من لا يشتـرط القـرشية في الخليفة من الشعوبيين وبعض الأحزاب الإسلامية .

الحديث الثالث عشر:

عن بهـز بن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه عن جده قال:

«قلت: يا رسول الله! أينَ تأمُرني؟ فقال: هاهنا، وأومـأَ بيدِه نحو الشامِ. قال: إنكم محشـورون رجالاً وركباناً، ومُجْرَون على وجوهِكم».

حديث صحيح. وأخـرجـه أحمـد (٥ / ٣ و ٥)، والتـرمـذي في «الفتن»، وفي «الـزهـد»، والحـاكم (٤ / ٥٦٤)، وابن عساكر (١ / ٨٢ - ٨٦) من طرق عن بهز. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

الحديث الرابع عشر:

عن أبي أمامة: عن النبي ﷺ **أنه تلا هذه الآية؛ قوله عز وجل: ﴿وآويْناهُما إلى رَبْوةٍ ذاتِ قرارٍ ومَعين﴾[1]، ثم قال:**

«هل تدرون أين هي؟ قالوا: الله ورسولُه أعلمُ. قال: هي بالشامِ، بأرضٍ يُقالُ لها: (الغوطةُ)، مدينةٌ يُقالُ لها: (دمشقُ)؛ هي خيرُ مدائنِ الشامِ».

قلت: حديث ضعيف جداً، بل هو موضوع؛ لأنه من رواية مسلمة بن علي، وقد قال الحاكم فيه:

«روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥ / ٨) لابن عساكر، وقال:

«سنده ضعيف».

قلت: وفيه تساهل لا يخفى على اللبيب؛ فإنه عند ابن عساكر (١ / ١٩٢) من طريق مسلمة أيضاً.

---

(١) المؤمنون: الآية ٥٠.

لكن قد صح من الحديث فضل دمشق من حديث أبي الدرداء، وهو الذي يليه.

الحديث الخامس عشر:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:

«فُسطاطُ[1] المسلمينَ يومَ الملحمةِ بـ (الغوطة)، إلى جانبِ مدينةٍ يُقال لها: (دمشق)؛ مِن خيرِ مدائنِ الشامِ».

وفي رواية ثانية قال: سمعت النبي ﷺ يقول:

«يومُ الملحمةِ الكبرى؛ فُسطاطُ المسلمين بأرضٍ يقالُ لها: (الغوطة)، فيها مدينةٌ يقالُ لها: (دمشق)؛ خير منازِل المسلمينَ يومئذٍ».

حديث صحيح. أخرجه أبو داود (٢ / ٢١٠)، والفسوي (٢ / ٢٩٠)، والحاكم (٤ / ٤٨٦)، وأحمد (٥ / ١٩٧)، وقال الحاكم:

---

(١) الفُسطاط بالضم والكسر: المدينة التي فيها مجتمع الناس، وكل مدينة فسطاط.

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، وأقره المنذري (٤ / ٦٣)، وهو كما قالوا.

ورواه ابن عساكر (١ / ٢١٩ - ٢٢٢)، وروى عن يحيى بن معين أنه ليس في حديث الشاميين أصح من هذا الحديث في ملاحم الروم.

الحديث السادس عشر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«أربعُ مدائنَ في الدنيا من الجنةِ: مكةُ، والمدينةُ، وبيتُ المقدس، ودمشقُ. وأربعُ مدائن من مدائن النار في الدنيا: روميةُ، وقسطنطينيةُ، وصنعاءُ، وأنطاكيةُ».

قلت: **حديث موضوع**، في إسناده الوليد بن محمد الموقري. قال ابن حبان وغيره:

«روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط».

قلت: وهذا من روايته عن الزهري، وقد أورده ابن

الجـوزي في «الموضوعات» (٢ / ٥١)، فأصاب كما قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص١٥٨)، وقال ابن الجوزي:

«لا أصل له، والوليد كذاب».

قال السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ٢٣٨):

«قـلت: قال ابـن عدي: هذا منكـر؛ لا يرويه عن الزهري غير الموقري».

ثم ذكر أنه روي عن غير الموقري، وأن ابن عساكر قال:

«إنه غريب، والمحفوظ حديث الموقري».

قلت: وفي إسناد هذا الوجه من لا يعرف، فمثله لا يزيد الحديث إلا وهناً على وهن، وهو عند ابن عساكر من الوجهين (١ / ٢٠٩ ـ ٢١٠).

الحديث السابع عشر:

عن الحسن بن يحيى الخُشَني أن النبي ﷺ قال:

«ليلةَ أُسري بي صُلِّيَ في موضع مسجد دمشق».

قلت: **حديث ضعيف معضل**؛ لأن الخشني هذا ليس بصحابي، ولا تابعي، فإنه مات بعد التسعين والمائة، كما قال الحافظ في «التقريب»، ولذلك قال ابن عساكر في «تاريخه» بعد أن ساقه:

«وهذا منقطع».

وفيه علة أخرى، وهو أن الخشني كثير الخطأ، وساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث منكرات، قال ابن حبان في بعضها:

«باطل موضوع».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، فلا يبعد أن يكون هذا منها. والله أعلم.

(تنبيه): نص الحديث في ابن عساكر:

«أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة أُسْرِيَ به صلى

في موضع مسجد (دمشق)» .

وهذا مغاير ـ كما ترى ـ لنص الكتاب . والظاهر أن فيه تحريفاً .

الحديث الثامن عشر:

عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ :

«ستكون دمشقُ في آخرِ الزمانِ أكثرَ المدنِ أهلاً ، وهي تكونُ لأهلها معقلاً ، وأكثرَ أبدالاً ، وأكثرَ مساجدَ ، وأكثرَ زهاداً ، وأكثرَ مالاً ، وأكثرَ رجالاً ، وأقلَّ كفاراً . ألا وإن مصرَ أكثرُ المدنِ فراعنةً ، وأكثرُ كفوراً ، وأكثرُ ظلماً ، وأكثرُ رياءً ، وفجوراً ، وسحراً ، وشراً ، فإذا عمرت أكنافُها بعثَ الله عليهم الخليفةَ الزائدَ البنيانِ ، والأعورَ الشيطانَ ، والأخرمَ الغضبانَ ، فويلٌ لأهلِها من أتباعِه وأشياعِه ، ثم قرأَ رسولُ الله ﷺ : ﴿ذٰلكَ جَزَيْناهُم بِما كَفَروا وهلْ نُجازِي إلا الكَفورَ﴾[1] ، فإذا قُتِل ذٰلك

---

(١) سبأ: الآية ١٧ .

الخليفةُ بالعراقِ؛ خرجَ عليهم رجلٌ مربوعُ القامة، أسودُ الشعر، كثُّ اللحيةِ، برَّاقُ الثنايا، فويلٌ لأهلِ العراقِ من أشياعِه المراقِ، ثم يخرجُ المهديُّ منَّا أهلَ البيت، فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جَوراً. . .». وذكر باقي الحديث.

قلت: **حديث منكر**، تفرد بروايته محمد بن إبراهيم، وهو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى أبو عبد الله الغساني، نسب في رواية المصنف إلى جده، ونسب إلى أبيه في رواية ابن عساكر من طريق أخرى عنه، نقلها السيوطي في «الحاوي» (٢ / ٤٦٤)، وترجم له ابن عساكر، ولم يذكر له تعديلاً، فهو مجهول الحال، وسائر رواة الحديث ثقات غيره، فالحمل فيه عليه، ويظهر من أحاديثه التي يرويها عن الثقات أنه منكر الحديث، كهذا الحديث، والحديث الآتي بعده.

غير أن حديثه هذا فيه جملة صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهي خروج المهدي.

والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، وأشهرها حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً:

«**لا تذهبُ الـدنيـا حتى يملكَ رجـلٌ من أهلِ بيتي يواطئُ اسمه اسمي، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً**».

رواه أبـو داود (٢ / ٢٠٧)، والترمذي (٢ / ٢٧)، وأحمد (١ / ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٤٣٠ و ٤٤٨)، والطبراني في «الكبير» و «الصغير» (ص٢٤٥) من طريق زر بن حبيش عنه. وقال الترمذي:

«حسن صحيح»، وصححه الذهبي في «التلخيص» (٤ / ٤٤٢).

ورواه ابن ماجه (٢ / ٥١٧)، والحاكم (٤ / ٢٦٤) من طريق أخرى عن ابن مسعود نحوه، وإسناده حسن.

ورواه أبو داود، وأحمد (٢ / ٧٧٣) من حديث علي، وإسناده صحيح.

ورواه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم (٤ / ٥٥٧)، وأحـمـد (٣ / ١٧ و ٢٧ و ٣٦) من حديث أبـي سعـيد الخدري. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو

كما قالا.

وقد أخطأ ابن خلدون خطأً واضحاً، حيث ضعف أحاديث المهدي جُلّها، ولا غرابة في ذلك؛ فإن الحديث ليس من صناعته.

والحق أن الأحاديث الواردة في المهدي فيها الصحيح والحسن وفيها الضعيف والموضوع، وتمييز ذلك ليس سهلاً إلا على المتضلع في علم السنة ومصطلح الحديث، فلا تعبأ بكلام من يتكلم فيما لا علم له به.

الحديث التاسع عشر:

سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنــه يقـول: سمعت رسول الله ﷺ وسأله رجل عن الأمارات[1] بدمشق، فقال:

«بهـا جبلٌ يقالُ له: (قاسيون)، فيه قَتَلَ ابنُ آدمَ أخـاه، وفي أسفلِه من الغـربِ ولدَ إبراهيمُ، وفيه آوى عيسى ابن مريم وأمه من اليهود، وما من عبدٍ أتى معقلَ روحِ الله فاغتسلَ وصلَّى ودعا لم يردَّه الله خائباً».

فقال رجل: يا رسول الله! صفه لنا، قال:

«هو بالغوطةِ، مدينة يقال لها: دمشق، وأزيدُكم أنه جبلٌ كلَّمه الله، وفيه وُلدَ أبي إبراهيمُ، فمن أتى ذلك الموضع فلا يعجزُ في الدعاءِ».

فقال رجل: يا رسولَ الله! أكان ليحيى بن زكريا معقلاً؟ قال:

«نعم. احترسَ فيه يحيى بنُ زكريا من هدَّار، رجلٌ من عادٍ، في الغارِ الذي تحتَ دمِ ابنِ آدمَ المقتولِ، وفيه

---

(١) الأمارة: العلامة.

احتـرس إلياسُ النبي عليه السلامُ من ملك قومِه، وفيه صلَّى إبـراهيمُ وموسى وعيسى وأيوبُ، فلا تعجزوا في الـدعـاءِ فيـه، فإن الله عزَّ وجـلَّ أنزلَ عليَّ: ﴿ادْعوني أَسْتَجِبْ لكُم﴾[1]».

فقـال رجل: يا رسولَ اللهِ! ربٌّ يسمعُ الدعاءَ أم كيف ذلـك؟ فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وإذا سأَلَكَ عِبادي عني فإنِّي قَريبٌ أُجيبُ دعوةَ الدَّاعِ إذا دَعانِ﴾[2].

قلت: حديث منكـر، ظاهـر النكـارة، رجاله كلهم ثقات، غير محمد بن أحمد بن إبراهيم؛ وهو مجهول الحال كما بينا في الحديث قبله.

وفيه علَّة أخـرى؛ فإن فيه الـوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عروة، والـوليد وابن جريج ـ على جلالتهمـا ـ مدلسان، وقد عنعنا.

---

(١) المؤمن: الآية ٦٠.

(٢) البقرة: الآية ١٨٦.

الحديث العشرون:

قال معـاوية رضي الله عنـه: سمعت رسول الله ﷺ وسأله رجل عن دمشق؟ قال:

«بها جبلٌ يقال له: قاسيون».

وذكر قريباً من الحديث الأول.

قلت: **حديث منكـر**، وهو الذي قبله؛ إلا أن بعض الرواة خالفوا في الإسناد، فذكروا معاوية مكان علي، ومداره على محمد بن أحمد بن إبراهيم، وقد علمت حاله.

الحديث الواحد والعشرون:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«اجتمعَ الكُفار يتشـاورون في أمري، فقال النبي ﷺ: يا ليتني بالغوطةِ، بمدينةٍ يقالُ لها: دمشقّ، حتى آتيَ الموضعَ؛ مستغاثَ الأنبياءِ، حيث قَتلَ ابنُ آدم أخاه، فأسألُ الله أن يهلكَ قومي، فإنهم ظالمون. فأْتاه جبريلُ، فقالَ: يا محمد! ائتِ بعضَ جبالِ مكةَ، فأوِ إلى بعض غاراتِها، فإنها معقِلُك من قومِك. قال: فخرجَ النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه حتى أتيا الجبلَ، فوجدا غاراً كثيرَ الدَّوابِّ، فجَعَلَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنه يُمَزِّقُ رداءَهُ، ويَسُدُّ الثغورَ والثقبَ، والنبي ﷺ يقولُ: اللهم لا تنساها لأبي بكر . . .» وذكر الحديث بطوله.

قلت: حديث منكر؛ مداره على رجل لم يسم، رواه عن وهب بن منبه عنه.

وحـديث هجرة النبي ﷺ مشهور مستفيض من وجوه شتى، وليس في شيء منها ما في هذا الحديث من تمنِّيه ﷺ

أن يكون بالغوطة، ليأتي مستغاث الأنبياء، فيدعو على قومه!
ولست أشك أن هذا القدر منه مكذوب موضوع على رسول الله ﷺ، فقد عَلِمَ كل مُطلع على السُّنَّة أنه لم يكن من هديه عليه السلام تتبع آثار الأنبياء، والدعاء عندها، بل هذا مما نهى عنه الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره.

وقد ورد عنه ذلك في ثلاث قصص:

١ ـ عن ابن سويد قال: خرجت مع أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب من مكة إلى المدينة، فلما أصبحنا صلى بنا الغداة، ثم رأى الناس يذهبون مذهباً، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ قيل: يا أمير المؤمنين! مسجد صلَّى فيه رسول الله ﷺ، هم يأتون يصلون فيه. فقال:

«إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم فيتخذونها كنائس وبيعاً، من أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصلِّ، ومن لا فليمض، ولا يتعمدها».

رواه سعيد بن منصور في «سننه»، وابن وضاح القرطبي في «البدع والنهي عنها» (ص٤١ و ٤٢) بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

٢ ـ عن نافع: أن الناس كانوا يأتون الشجرة، فقطعها عمر.

رواه ابن وضاح (ص٤٢ ـ ٤٣)، ورجال إسناده ثقات، وروى عنه شيخه عيسى بن يونس مفتي أهل طرطوس أنه:

«قطِّعها لأن الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها، فخاف عليهم الفتنة».

٣ ـ ما وقع في عهده رضي الله عنه من تعمية قبر دانيال فيما رواه أبو خلدة خالد بن دينار، قال ما مختصره: حدثنا أبو العالية قال:

«لما فتحنا تُسْتَر؛ وجدنا في بيت مال الهُرْمُزان سريراً عليه رجل ميت، قلت: فما صنعتم بالرجل؟ قال: حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة، فلما كان الليل دفناه وسوَّينا القبور كلها لنعميه على الناس لا ينبشونه. قلت: وما يرجون منه؟ قال: كانت السماء إذا حبست عنهم أبرزوا السرير، فيمطرون. قلت: من كنتم تظنون الرجل؟ قال: رجل يقال له: دانيال».

رواه ابن إسحاق في «مغازيه»، ورواه غيره على وجوه

أخر، وفي بعضها أن الدفن كان بأمر عمر.

ومن هذا الباب ما ورد عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو. فنهاه فقال:

ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ؟ قال:

«لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم».

رواه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، ورواه أبو يعلى في «مسنده»، وفي إسناده رجل من أهل البيت مستور، وبقية رجاله ثقات، وهو صحيح بطرقه وشواهده، وقد خرجتها في «تحذير الساجد» (٩٨ - ٩٩).

ففي هذه الآثار النهي عن قصد قبور الأنبياء، وتتبع آثارهم للصلاة والدعاء عندها، وذلك سداً للذريعة، وخشية الغلو فيهم المؤدي إلى الشرك بالله تعالى، ولذا لم يكن ذلك من فعل السلف الصالح رضي الله عنهم، بل قال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب

الجحيم» (ص١٨٦ - ١٨٧) ما ملخصه:

«كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؛ يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجاً وعُمَّاراً ومسافرين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرَّى الصلاة في مُصَليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحباً؛ لكانوا إليه أسبق، فإنهم أعلم بسنته، وأتبع لها من غيرهم... أيضاً فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد... وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان سداً للذريعة، فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه أو صلاتهم فيه من غير أن يكونوا قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟ ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه، وقصد جبل ثور والصلاة فيه، وقصد الأماكن التي يقال: إن الأنبياء قاموا فيها؛ كالمقامين اللَّذَين بطريق جبل (قاسيون) بدمشق، اللَّذين يقال: إنهما مقام إبراهيم وعيسى، والمقام الذي يقال: إنه مغارة دم قابيل،

وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرهما.

ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي، أو قبر نبي، أو ولي، بخبر لا يعرف قائله، أو بمنام لا تعرف حقيقته، ثم يترتب على ذلك اتخاذه مسجداً، فيصير وثناً يعبد من دون الله تعالى: شرك مبني على إفك، والله سبحانه يقرن في كتابه بين الشرك والكذب، كما يقرن بين الصدق والإخلاص، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح:

«عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله مرتين. ثم قرأ قول الله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبوا الرِّجْسَ مِن الأَوْثانِ وٱجْتَنِبوا قولَ الزُّورِ حُنَفاءَ لله غيرَ مُشْرِكينَ بهِ﴾[1]»[2].

---

(١) الحج: الآيتان ٣٠ و ٣١.

(٢) قلت: في تصحيح هذا الحديث نظر؛ فإن في إسناده جهالة واضطراباً، واستغربه الترمذي كما بينته في «الأحاديث الضعيفة» (١١١٠). وأزيد هنا فأقول:

قد رواه الطبراني في «الكبير» (٩ / ١١٤ / ٨٥٦٩) من طريق وائل ابن ربيعة عن ابن مسعود موقوفاً عليه، وإسناده حسن كما قال الهيثمي (٤ / ٢٠١)، فهذا هو أصل الحديث موقوف، أخطأ في رفعه بعض المجهولين، =

ثم قال مثل هذا القول في الكتاب المذكور (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤). ثم قال (ص٢٠٨ ـ ٢٠٩):

«وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس، وغيره من البقاع التي بالشام، وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب، وعمن أخذ عنهم ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم. وأمثل من يُنقل عنه تلك الإسرائيليات كعب الأحبار، وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات، وقد قال معاوية رضي الله عنه:

«ما رأينا في هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب أمثل من كعب، وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحياناً».

وقد ثبت في «الصحيح»[1] عن النبي ﷺ أنه قال:

= وقد فاتني التنبيه على ذلك سابقاً، وهذا من فوائد هذه الطبعة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) قلت: هذا الإطلاق يعني أنه في أحد «الصحيحين» بهذا التمام، وهو سهو، فإنه إنما رواه البخاري من حديث أبي هريرة دون قوله: «فإما أن يحدثوكم...» إلخ. وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٢٣)، وإنما رواه بهذه الزيادة نحوها أبو داود وغيره من طريق أخرى، وهو مخرج في المصدر المذكور برقم (٢٨٠٠).

«إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم؛ فإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه».

ومن العجب أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المعصومة التي لا تجتمع على ضلالة؛ إذا حدث بعض أعيان التابعين عن النبي ﷺ بحديث، كعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأبي العالية ونحوهم، وهم من خيار علماء المسلمين، وأكابر أئمة الدين؛ توقف أهل العلم في مراسيلهم... وهؤلاء ليس بين أحدهم وبين النبي ﷺ إلا رجل أو رجلان أو ثلاثة مثلاً... فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء، وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة وأكثر وأقل!؟ وهو لم يسند ذلك عن ثقة بعد ثقة، بل غايته أن ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله عن تبديلهم وتحريفهم، فكيف يحلُّ لمسلم أن يصدق شيئاً بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك ولا يكذبه إلا بدليل يدل على كذبه، وهكذا أمرنا النبي ﷺ.

وفي هذه الإسرائيليات مما هو كذب على الأنبياء أو ما

هو منسوخ في شريعتنا ما لا يعلمه إلا الله .

ومعلوم أن أصحاب النبي ﷺ من السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان قد فتحوا البلاد بعد موت النبي ﷺ، وسكنوا بالشام والعراق ومصر وغير هذه الأمصار، وهم كانوا أعلم بالدين وأتبع له ممن بعدهم، وليس لأحد أن يخالفهم فيما كانوا عليه، فما كان من هذه البقاع لم يعظموه أو لم يقصدوا تخصيصه بصلاة أو دعاء أو نحو ذلك، لم يكن لنا أن نخالفهم في ذلك، وإن كان بعض من جاء بعدهم من أهل الفضل والدين فعل ذلك، لأن اتباع سبيلهم أولى من اتباع سبيل من خالف سبيلهم، وما من أحد نقل عنه ما يخالف سبيلهم إلا وقد نقل عن غيره ممن هو أعلم وأفضل منه أنه خالف سبيل هذا المخالف، وهذه جملة جامعة لا يتسع هذا الموضع لتفصيلها، وقد ثبت في الصحيح: «أن النبي ﷺ لما أتى بيت المقدس ليلة الإسراء صلى فيه ركعتين»، ولم يصل بمكان غيره، ولا زاره» .

الحديث الثاني والعشرون:

عن أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

«ينزل عيسى ابن مريمَ عليهما السلامُ عند المنارةِ البيضاء شرقيّ دمشقَ».

قلت: **حديث صحيح**، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٢١٧ / ٥٩٠)، وابن عساكر (١ / ٢١٥ - ٢١٦) من طرق عن محمد بن شعيب: نا يزيد بن عبيدة: حدثني أبو الأشعث عن أوس بن أوس الثقفي به.

قلت: وهذا إسناد صحيح، ومحمد بن شعيب هو ابن شابور.

وقال الهيثمي (٨ / ٢٠٥):

«ورجاله ثقات».

ويشهد له الحديث الآتي:

الحديث الثالث والعشرون:

عن كيسان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ عليهما السلامُ عندَ المنارةِ البيضاء شرقيّ دمشقَ».

قلت: **إسناده صحيح**، ورواه ابن عساكر (١ / ٢١٦ - ٢١٧). وله شاهد يأتي بعد حديث، وآخر تقدم آنفاً.

الحديث الرابع والعشرون:

عن نافع بن كيسان صاحب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

«ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ عليه السلامُ عندَ بابِ الشرقيِّ».

قلت: **هو بهذا اللفظ منكر**، وإسناده مسلسل بالمجاهيل. والصواب فيه: **«عند المنارة البيضاء شرقي دمشق»**، كما في الحديثين قبله، دون ذكر الباب، وكذلك هو في «صحيح مسلم» وغيره، وهو (الحديث الآتي):

الحديث الخامس والعشرون:

عن النواس بن السمعان الكلابي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«ينـزلُ عيسى ابنُ مريمَ عليه السلامُ عندَ المنارةِ البيضاء شرقيّ دمشقَ».

حديث صحيح. أخرجه مسلم (٨ / ١٩٧)، وأبو داود (٢ / ٢١٣)، وابن ماجه (٢ / ٥٠٨ ـ ٥١٢)، وكذا الترمذي (٢ / ٣٧)، والحاكم (٤ / ٤٩٢ ـ ٤٩٤)، وأحمد (٤ / ١٨١)، وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وقد وهما؛ فإنما هو على شرط مسلم وحده؛ لأنه من رواية يحيى بن جابر الطائي، ولم يخرج له البخاري في «صحيحه»، وإنما أخرج له في «الأدب المفرد»، فاشتبه عليهما الأمر.

الحديث السادس والعشرون:

عن أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

«ينـزلُ عيسى ابنُ مريمَ عليه السلامُ عندَ المنارةِ البيضـاء شرقيَّ دمشقَ، عليـه ممصَّـرتان[1]، كأنَّ رأسَه يقطُر منه الجُمان[2]».

قلت: **حديث صحيح**؛ فإن معناه في حديث النواس ابن سمعان الذي قبله، عند مسلم وغيره، وهو رواية لابن عساكر (١ / ٢١٦) من حديث أوس المتقدم قبل ثلاثة أحاديث.

---

(١) الممصَّرة من الثياب: التي فيها صُفرة خفيفة.

(٢) الجمـان: صغـار اللؤلؤ، وقيل: حب يتخذ من الفضة أمثال اللؤلؤ. «نهاية».

الحديث السابع والعشرون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال:

«لا تزالُ طائفةٌ من أُمتي يقاتلون على أبوابِ بيتِ المقدسِ وما حولها، وعلى أبوابِ أنطاكيةَ وما حولها، وعلى أبوابِ دمشقَ وما حولَها، وعلى أبوابِ الطالقان[1] وما حولها، ظاهرينَ على الحقِّ، لا يبالونَ مَن خذَلَهم ولا مَن يضرُّهم، حتى يخرجَ الله لهم كنزَه من الطالقان، فيحيي به دينَه كما أُميتَ من قبلُ».

قلت: حديث ضعيف بهذا السياق، وفي سنده عبد الله بن قسيم عن السري بن بزيع، ولم أجد من ترجمهما.

ثم هو من رواية الحسن عن أبي هريرة، والحسن هو البصري، وقد اختلفوا في سماعه منه، وقد حقق الحافظ في «تهـذيب التهـذيب» أنـه سمع منه في الجملة، لكنه على جلالته معروف بالتدليس، وهذا رواه عنه بالعنعنة، فلا يحتج به، هذا لو صح الإسناد إليه.

---

(١) بلدة بين (مرو الروذ) و (بلخ)، مما يلي الجبل. وهي أيضاً ولاية عند قزوين، يقال لها: (طالقان قزوين).

وقد ورد الحديث من طريق أبي صالح وغيره من الثقات عن أبي هريرة دون ذكر الأبواب والكنز، وقد تقدم ذكر من أخرجه عند الحديث السادس، حيث رواه المصنف عن أبي هريرة أيضاً بزيادة أخرى في آخره ضعيفة، وبيَّنا هناك القدر الذي صح من الحديث، فراجعه.

الحديث الثامن والعشرون:

حدث أبو هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

«إذا وقعَتِ الملاحِمُ بَعَثَ الله من دمشقَ بعثاً مِنَ الموالي أكرمَ العربِ فرساً، وأجودَهم سلاحاً، يؤيدُ الله بهم الدِّينَ».

قلت: **حديث حسن**، وأخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٠)، والفسوي (٢ / ٢٩١)، وابن عساكر (١ / ٢٥٨)، والحاكم (٤ / ٥٤٨)، وقال:

«صحيح على شرط البخاري».

وفي «التلخيص» للذهبي أنه على شرط (م) أي مسلم، ولعله محرف من (خ) أي البخاري، وأياً ما كان؛

فالحـديث ليس على شرط أحـد الشيخين؛ لأنه من طريق عثمان بن أبي العاتكة، ولم يخرج له الشيخان شيئاً، وإنما أخـرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وفيه كلام لا ينزل حديثه من رتبة الحسن، ولذا قال البوصيري في «الزوائد»:

«هذا إسناد حسن».

الحديث التاسع والعشرون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«لا تزالُ عصابةٌ من أمتي يقاتلونَ على أبوابِ دمشقَ وما حولَها، وعلى أبوابِ بيت المقدس [وما حولَها]، لا يضرُّهم خذلانُ من خذَلَهم، ظاهرينَ على الحقِّ إلى أن تقومَ الساعةُ».

قلت: **حديث ضعيف بهـذا السياق**، وهو من رواية إسمـاعيل بن عياش عن الـوليد بن عبـاد، وإسماعيل هذا ضعيفـ؛ إلا في روايته عن الشاميين، ولا ندري هذه منها أم لا؟ فإن شيخه الوليد بن عباد؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«مجهول».

وقد ساق له ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٤٥) عدة أحاديث، فقال:

«ليس بمستقيم، لا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش، وقد روى هو عن قوم ليسوا بالمعروفين».

ثم ساق له هذا الحديث.

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٧ / ٥٥١) بناءً على قاعدته، كما سبق بيانه.

ثم إن راوي الحديث عن أبي هريرة هو أبو صالح الخولاني، ولم أعرفه، وفي الرواة بهذه الكنية جماعة، لم ينسب أحد منهم هذه النسبة: «الخولاني». والله أعلم.

والحديث أورده الهيثمي في موضعين من «المجمع»، فقال في الموضع الأول (٧ / ٢٨٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه الوليد بن عباد، وهو مجهول».

وقال في الموضع الآخر (١٠ / ٦٠):

«رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات».

كذا قال! ولست أدري هل إسناد أبي يعلى هو من هذا الوجه أم غيره؟ فإذا كان الأول؛ فيكون الهيثمي قد اعتمد في توثيق من جهله في «الموضع الأول» على ابن حبان، وقد علمت ما في ذلك من الضعف. ثم إن أصل الحديث صحيح كما بينًا في حديثه المتقدم قبل هذا بحديث.

ثم رأيت الحديث في «مسند أبي يعلى» من نسخة مخطوطة جيدة (ق٣٠١ / ١)، فإذا هو قد رواه من الطريق ذاتها! وقد خرجته في «الضعيفة» (٥٤١٩).

الحديث الثلاثون:

عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال:

«أتيتُ رسول الله ﷺ وهو في بناء له، فسلَّمتُ عليه. فقال: عوف؟ قلت: نعم يا رسول الله! قال: ادخل. فقلت: كلِّي أم بعضي. قال: بل كلك. قال: فقال لي: اعدد عوف! ستاً بين يدي الساعة؛ أولهن: موتي. قال: فاستبكيتُ حتى جعلَ رسولُ الله ﷺ يسكتني. قال: قل: إحدى. والثانية: فتح بيت المقدس، قل: اثنين. والثالثة: فتنة تكون في أمتي، وعظَّمها. والرابعة: موتان يقعُ في أمتي يأخذُهم كقُعاص الغنم[1]. والخامسة: يفيضُ المالُ فيكم فيضاً، حتى إن الرجلَ ليعطى المائةَ دينار فيظلُّ يسخَطُها، قل: خمساً. والسادسة: هدنةٌ تكون بينكم وبين بني الأصفر، يسيرون إليكم على ثمانين رايةً، تحت كلِّ راية اثنا عشرَ ألفاً، فسطاطُ المسلمين يومئذٍ في أرضٍ يقال لها:

(١) القعص: أن يضرب الإنسان فيموت مكانه. يقال: قعصته وأقعصته، إذا قتلته قتلاً سريعاً. وقعاص الغنم: داء يأخذ الغنم لا يُلبثها أن تموت. «نهاية».

(الغوطةُ)، فيها مدينة، ويقال لها: (دمشق)».

حديث صحيح، وقد أخرجه أحمد (٦ / ٢٥)، والحاكم (٤ / ٤١٩ و ٤٢٢ - ٤٢٣)، وصححه، وابن عساكر، وإسناد أحمد صحيح على شرط مسلم، وأخرجه البخاري (٦ / ٢١٣)، وابن ماجه (٢ / ٤٩٦ - ٤٩٧)، وأحمد (٦ / ٢٢ و ٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٢٨)، والمقدسي في «فضائل الشام» (٤٤ / ٢)، وغيرهم من طرق أخرى عن عوف به، دون قوله في آخره: «فسطاط المسلمين»، وقد صح هذا من حديث أبي الدرداء أيضاً، وسبق تخريجه، وهو الحديث الخامس عشر.

وبعد؛ فهذا آخر ما أردنا إيراده في تخريج أحاديث الكتاب، وقد رأيت أن أتبع ذلك بكلمة موجزة مفيدة على بعض الأبواب التي في الكتاب وهي ثلاثة:

«باب ما ورد في الصلاة في جبل (قاسيون) والدعاء فيه» (ص ٥٦)

و «باب ما جاء في فضل المغارة» (ص٦٢).

و «باب في فضل المسجد الذي بـ (بَرْزَةَ)، وهو مسجد

إبراهيم» (ص٦٩).

فليعلم أنه ليس في هذه الأبواب في الكتاب ولا في غيره أي حديث مرفوع ثابت يدل لها أو يترجم عنها، بل في الباب الأول منها حديثان منكران، وفي الثاني حديث آخر موضوع، والباب الثالث ليس فيه إلا قصة إسرائيلية عن حسان بن عطية، وقول الزهري:

«من صلى في مسجد إبراهيم أربعَ ركعات خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه».

وهذا باطل قطعاً عن الزهري، وفي الإسناد إليه وإلى حسان جهالة، لذلك لا يعمل بما تضمنته هذه الأحاديث من قصد الصلاة، والدعاء في جبل (قاسيون) والمغارة ومسجد إبراهيم عليه السلام بـ (برزة) وغيرها مما تراه مفرقاً في تضاعيف الكتاب؛ لأن ذلك تشريع، وهو لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عن رسول الله ﷺ، وما روي في الأبواب دون الضعيف، فلا يعمل به اتفاقاً، ولا سيما أن ذلك لم يُنقل عن الصحابة والسلف الصالح، لما سبق بيانه نقلاً عن ابن تيمية (ص٥٣)، ولو كان مستحباً لسبقونا إليه، وقد ثبت النهي عنه من بعضهم، وفي مقدمتهم الفاروق عمر بن الخطاب الذي

أمرنا رسول الله ﷺ بالاقتداء به، وقد ورد عنه في ذلك ما تقدم في التعليق على الحديث الواحد والعشرين.

وصدق الله العظيم: ﴿لقَدْ كانَ لكُم في رَسولِ الله أُسوةٌ حسنةٌ لمَن كانَ يَرْجو الله واليومَ الآخِرَ وذَكَرَ الله كَثيراً﴾[1].

والحمد لله رب العالمين.

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

□□□

(١) الأحزاب: ٢١.

١ - فهرس الكتاب

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على الحروف